

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثلاثمائة وستة وستين بعد الألف
المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الثلاثاء، ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة كيت دونيلي..... (نيوزيلندا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-08420(A)



* 1 6 0 8 4 2 0 *

الرئيسية (تكلمت بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة الثلاث مائة وستة وستين بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح. وسمحوا لي في البداية أن أرحب بالمشاركين هذا العام في برنامج الأمم المتحدة للزمالات المتصلة بنزع السلاح، الحاضرين معنا اليوم.

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في ظل الرئاسة النيوزيلندية لمؤتمر نزع السلاح، سمحوا لي أن أدلي ببيانٍ بصفتي هذه نيابة عن السفير ديل هيغي، المتواجد حالياً في المكسيك لحضور المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة. وإنه لشرف لنيوزيلاندا أن تتولى آخر رئاسة لمؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٥. وأود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن امتنان وفدي وتقديره للجهود التي بذلها بلا كلل أسلافنا، سفراء ووفود المغرب والمكسيك ومنغوليا وميانمار وهولندا، لمحاولة إعادة المؤتمر إلى مسار العمل هذا العام. ونحن نقر بأنهم جميعاً واصلوا، بصور شتى، في درب الجهود الرامية إلى مواصلة المداولات بشأن المسائل الموضوعية، والتي رحب بها الأمين العام للأمم المتحدة في وقت سابق من هذا العام واصفاً إياها بأنها جهود حثيثة وإبداعية.

على أننا نأسف لعدم إحراز اختراق حقيقي حتى الآن. وكما أوضح الأمين العام في كانون الثاني/يناير، فإن مؤتمر نزع السلاح ليس مصمماً لإجراء المداولات، بل إن ولاية المؤتمر هي التفاوض، وأن فعالية المؤتمر في نهاية المطاف سيُحكم عليها استناداً إلى معيار واحد هو مدى القدرة على إبرام معاهدات نزع السلاح. وبالتالي، لا مفر من حقيقة أنه مهما اعتبرت الوفود أن المناقشات غير الرسمية التي جرت هذا العام مفيدة، فقد فشل المؤتمر مرة أخرى في أداء ما هو مطلوب منه وما هو متوقع منه.

وبطبيعة الحال، لم يكن مؤتمر نزع السلاح المصدر الوحيد للخيبة الأمل في عام ٢٠١٥. وتشاطر نيوزيلندا الكثيرين أسفهم الشديد من أن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عُقد في عام ٢٠١٥ قد فشل في التوصل إلى نتيجة. ونحن نشعر شعوراً حاداً للغاية بعدم تحقيق نتائج تنم على إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي، وهي إحدى الأمور التي كان من شأنها الاستجابة للدعوة الواسعة النطاق إلى اتخاذ إجراءات عاجلة في ضوء معرفتنا المتزايدة بالمخاطر والآثار الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية.

وبغض النظر عما إذا كانت أفضليات كل منا للسعي إلى نزع السلاح النووي تنطوي على خطوات أو أسس أو جسور أو جميع المسارات القانونية، فمن المؤكد على الأقل أن الوضع الراهن لا يحقق ما يمكن الاعتداد به ولا الحد الأدنى من التقدم. ولحسن الحظ، فإن الأخبار ليست بهذه الكآبة فيما يتعلق بجميع جهود نزع السلاح والحد من التسليح. وتُقدر نيوزيلندا أن حالة الجمود التي أصابت المؤتمر ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هذا العام ليست هي الحال في جميع محافل نزع السلاح. فبينما نحن نتحدث الآن، وكما أشرت في البداية، تجري فعاليات المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في كانكون، المكسيك.

وكما حدث طوال العملية التحضيرية، فإن الدول الأطراف وأنصار المعاهدة يعملان معاً لكفالة توصل هذا المؤتمر يحقق نتيجةً تليق بمثل هذه المعاهدة المهمة، ألا وهي وضع أطر قوية لنظام عالمي يدعم حقاً السلام والاستقرار والأمن الإنساني. وعلى نفس المنوال، واصلت الدول الأطراف في الاتفاقيات بشأن الذخائر العنقودية والألغام الأرضية المضادة للأفراد بذل جهودها أيضاً لتعميم تلك المعاهدات وتنفيذها بالكامل.

وفي غضون أسبوعين، الكثير منا سيكون في دوبروفنيك لحضور المؤتمر الاستعراضي الأول في إطار اتفاقية الذخائر العنقودية، حيث سيتعين على الدول الأطراف قياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنسانية الهامة للاتفاقية واتخاذ قرارات لزيادة تعزيز القاعدة التي تحظر هذه الأسلحة المروعة وغير الإنسانية. ولا ينبغي لنا أن نغفل جهود العديد من الدول الرامية إلى كفالة بقاء المعاهدات الطويلة الأمد صالحة وقادرة على الاستجابة بشكل كافٍ للتطورات الجديدة - كأن تعكف الدول الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة على بحث التحديات الناجمة عن آفاق منظومة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل.

ووفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٣/٦٧، أجرى فريق من الخبراء الحكوميين ونشر هذا العام بحثاً مدروساً عن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع وليس التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وكان هناك بالطبع الكثير من الجهود لتمكين مؤتمر نزع السلاح من المساهمة في إحراز تقدم نحو نزع السلاح. لقد أتاح الجدول الزمني للأنشطة والاجتماعات الإضافية التي نظمها من سبقوني في هذا الوفد، على سبيل المثال، الكثير من الفرص لتبادل وجهات النظر. وإضافةً إلى اجتماعات مهمة أخرى مدرجة في جدول أعمال نزع السلاح، فإن هذا يعني أيضاً أن أمامنا الآن فترة قصيرة للغاية لنضطلع فيها بالمهمة النهائية التي تواجه المؤتمر هذا العام، ألا وهي التوصل إلى اتفاق بشأن تقريرنا السنوي. وأود أن أتحدث بإيجاز عن الجدول الزمني لدراسة مشروع التقرير السنوي في نهاية جلسة اليوم.

وفي ختام هذه الملاحظات التمهيدية، أود التأكيد على التزام نيوزيلندا بالعمل مع جميع الوفود بطريقة مفتوحة وشفافة طوال فترة رئاستنا. وسنبذل قصارى جهدنا للعمل بفعالية وكفاءة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن تقرير يأخذ في الاعتبار آراء جميع أعضاء المؤتمر.

وبخصوص الجلسة العامة لهذا اليوم، طلبت الوفود التالية تناول الكلمة: الاتحاد الروسي وباكستان. والآن أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي.

السيد فاسيليف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): رغم أنني أجلس وراء لوحة الاتحاد الروسي، إلا أنني في الواقع أتكلم اليوم بصفتين: الأولى كممثل الاتحاد الروسي، والثانية كرئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، الذي أجرى عمله في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣.

أنا ممتن لهذه الفرصة التي أتيت لي للتحديث أما مؤتمر نزع السلاح وطرح رؤيتي لكيفية تعزيز قضية أمن الفضاء على المستوى الدولي، مع الأخذ بعين الاعتبار كذلك العمل الذي قام به فريق الخبراء الحكوميين.

أنا أُلقي كلمتي اليوم باللغة الروسية، لكنني سأترك، لمن يهمله الأمر منكم، بضع نسخ باللغة الإنكليزية من البيان الذي أنوي إلقاءه قريباً في مؤتمر معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح؛ وهو البيان الذي يشير إلى العديد من القضايا ذاتها.

وبصفتي رئيساً لفريق الخبراء الحكوميين، فقد أتيت لي الفرصة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤ لإبلاغ مؤتمر نزع السلاح بنتائج عمل الفريق، الذي وصل إلى نهاية ولايته قبل نحو عامين على وجه التحديد، أي في تموز/يوليه ٢٠١٣. وعلى الرغم من أن التقرير أعده ١٥ خبيراً حكومياً، يمثلون البرازيل وتشيلي والصين وفرنسا وإيطاليا وكازاخستان ونيجيريا وجمهورية كوريا ورومانيا وجنوب أفريقيا وسري لانكا وأوكرانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وروسيا، إلا أنه يعكس مساهمات دول أخرى كثيرة وكذلك مواقف من سبقوكم هنا في هذا المؤتمر. وقد أظهر قرار الجمعية العامة ٥٠/٦٨، الذي اعتمد بتوافق الآراء، تأييداً واسعاً لاستنتاجاته؛ وكان هو أول قرار للجمعية العامة بشأن أمن الفضاء يُعتمد بتوافق الآراء.

وفيما يتعلق بموضوع المساهمة التي قدمها المؤتمر في إعداد التقرير الصادر عن الفريق، اسمحوا لي أن أذكر، سعياً للحفاظ على الذاكرة المؤسسية، أنه حدث في هذا المنتدى، في عام ٢٠٠٢، أن قدم الوفدان الروسي والصيني معاً ورقة عمل بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، وهي الورقة التي كانت إيذاناً ببداية مناقشة هذه المسألة.

وفي عام ٢٠٠٦، قدم الاتحاد الروسي، بالاشتراك مع جمهورية الصين الشعبية مرة أخرى، مجموعة من المقترحات بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، الواردة في الوثيقة رقم CD/1778 بتاريخ ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٦، والتي تضمنت بنوداً بشأن آليات تبادل المعلومات والتبليغ والتشاور.

إذا ما راجعتم الوثائق التي ذكرتها للتو وأول مشروع لمدونة قواعد السلوك الدولية لأنشطة الفضاء الخارجي، الذي قدمه الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٨، وقارنتموها بالتقرير الصادر عن الفريق، فستجدون قدراً كبيراً من التشابه، إن لم يكن التطابق. ولم يكن ليحدث غير ذلك، نظراً لأن هذه الوثائق استندت إلى تدابير سبق اعتمادها، وعلى رأسها تلك التدابير الواردة في الاتفاقات الرئيسية الخمسة بشأن قضايا الفضاء الخارجي.

وهكذا فإن مهمة الفريق لم تكن العودة إلى نقطة الصفر ولكن هيكلة وتجميع التدابير القائمة بشأن الشفافية وبناء الثقة، مما أدى إلى تحديد المواضيع التي كانت فيها فجوات في مجال أمن الفضاء، أو "الثغرات" كما يسميها البعض.

والتقرير الصادر عن الفريق يختلف عن وثائق المؤتمر المذكورة أعلاه وعن مشروع مدونة قواعد السلوك الدولية من حيث إنه يقدّم، في المقام الأول، نهجاً شاملاً لمشكلة أمن الفضاء. وبطبيعة الحال، تتميز البرامج بسماتها الخاصة بها من حيث الأمن العسكري والاستكشاف السلمي للفضاء. وهناك مشاكل محددة مرتبطة بالحطام الفضائي وبالتدخل الاصطناعي والطبيعي مع أجسام في الفضاء الخارجي وبغير ذلك من المسائل التقنية، ينبغي تسويتها في المحافل الرفيعة التخصص أو المنظمات الدولية، لا سيما الاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

ومع ذلك، فبالنسبة لبعض المشاكل الشائعة بشأن أمن الفضاء، من الصعب أو ببساطة من المستحيل الفصل بين الجوانب العسكرية والمدنية والتقنية. ومن الواضح أن أي جسم متجه إلى المدار يُشكل خطراً محتملاً على المرافق القائمة في الفضاء. ولا يهم إن كان الجسم يُدعى جسماً مدنياً، وبالتالي فإن عملية الإطلاق مسجلة وفقاً لاتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي لعام ١٩٧٦، أو أن يكون مثلاً مسجلاً وفقاً للمدونة الدولية لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية. علاوةً على ذلك، ليس جميع الدول أطرافاً في الاتفاقات ذات الصلة أو ممثلة تماماً لأحكام تلك الصكوك.

وينطبق المنطق نفسه تماماً على الأجسام الفضائية في المدار. فتصادم الأقمار الصناعية العسكرية والأجسام الفضائية المدنية قد تكون له عواقب وخيمة على نطاق واسع، سواءً من حيث الأمن أو الحطام الفضائي.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي مثال آخر لنزع السلاح. وكما تعلمون، فالمعاهدة تنص على حظر التجارب النووية في الفضاء. ولسوء الحظ فإنها لم تدخل بعد حيز النفاذ، ولكن من الواضح للجميع أن حدوث انفجار نووي في الفضاء من شأنه أن يهدد الأهداف العسكرية والمدنية على حد سواء.

ولهذا السبب تحدث الفريق، في استنتاجاته وتوصياته، عن المشاكل المشتركة المتمثلة في ضمان أمن الفضاء، مع الاعتراف بتجربة مختلف الآليات التي شاركت في تحقيق هذا الهدف، ولكن دون التعدي على اختصاصها.

وهنا في مؤتمر نزع السلاح، ناقشتم ولا زلتم تناقشون منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي لأكثر من عقد من الزمان. ويتنقل بند جدول الأعمال ذي الصلة بلا نهاية من مشروع برنامج عمل إلى آخر. وإني لمقتنع اقتناعاً جازماً أن الوقت قد حان للتفاوض بشأن هذه المسألة، بصرف النظر عن مدى أهميتها في الوقت الراهن.

وكما تعلمون، ففي شباط/فبراير ٢٠٠٨ قدمت روسيا والصين معاً مشروع معاهدة لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي (CD/1839). وقد علمت أنكم تلقيتم نسخة محدثة من هذا

المشروع في العام الماضي. وبعد تقديمه هنا في المؤتمر، فإن المناقشات الموضوعية التي جرت خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠ أظهرت أهمية هذا المشروع وما لاقاه من تأييد واسع. وقد بُحثت مسألة تدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء بشكل منفصل أثناء تلك المناقشات. وكانت إحدى النتائج العملية الرئيسية هي أنه إذا ما أمكن التوصل إلى اتفاق بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، فإن تدابير الشفافية وبناء الثقة يمكن أن تُكمل، بل تؤدي مؤقتاً، دور آلية الامتثال والرصد. وأنا متفق أن تدابير بناء الثقة لا ينبغي أن تحل محل آلية تحقق ملزمة قانوناً. فهذه التدابير، بحكم تعريفها، مجرد مسكن لكن يمكن أن يكون لها تأثير مضاف يتمثل في منع أوجه عدم التيقن والشكوك والشبهات، والحد منها، وتحسين التعاون الدولي، كما هو الحال مع اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وفي هذا الصدد، من المهم ألا نغفل دور تدابير الشفافية وبناء الثقة أثناء مناقشاتنا اللاحقة بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

إن إحدى المهام وتدابير بناء الثقة الرئيسية في الفضاء الخارجي من وجهة نظر عسكرية، إن لم تكن الأساسية، هي التزام كل دولة بألا تكون هي أول من ينشر أسلحة في الفضاء الخارجي. وأنتم على بينة من مبادرة الاتحاد الروسي في هذا الصدد، وإنني لأتطلع إلى أن تنظر الدول في إمكانية المشاركة فيها.

ويجب اختيار المحفل المناسب لأية مبادرة، بما فيها تلك المتعلقة بأمن الفضاء، لكي يتسنى إحراز المبادرة تقدماً مثمراً. ويتضح ذلك جلياً من نتائج الاجتماع الذي عُقد مؤخراً في نيويورك حول مشروع مدونة قواعد السلوك الدولية لأنشطة الفضاء الخارجي. وثبتت التجربة أن محاولات الالتفاف على الآليات الراسخة في العلاقات الدولية وإدخال قواعد إجرائية جديدة تنطوي على عواقب سلبية. ونتيجة لذلك، فحتى أعظم وأسمى المقترحات تفتقر إلى الدعم اللازم وفي كثير من الأحيان تفتقر إلى الشرعية اللازمة.

لقد كانت مسألة تحقيق مزيد من التقدم في قضية أمن الفضاء واحدة من القضايا الرئيسية في إعداد التوصيات الواردة في التقرير الصادر عن الفريق. ولقد خلصنا إلى أن العمل لتحقيق هذا الهدف يمكن أن يكون أكثر فعالية بالتنسيق والتآزر بين المحافل الموجودة أصلاً. لقد اكتسبت اللجنة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية تاريخاً عريقاً وخبرة كبيرة في أنشطة الفضاء الخارجي. وقد عملت اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح على قضايا أمن الفضاء من منظور عسكري وسياسي لعقود من الزمان. ولهذا السبب أوصى الفريق بالنظر في إمكانية عقد اجتماع مشترك للجنة الأولى والرابعة للجمعية العامة. ويسرني أن ينال قرار عقد هذا الاجتماع تأييد الجمعية العامة بموجب قرارها ٣٨/٦٩ الذي اعتمد بتوافق الآراء؛ ومن المتوقع أن يُعقد الاجتماع خلال الدورة السبعين المقبلة للجمعية العامة، في حدود ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وآمل أن يضطلع الذين سيشاركون منكم ضمن وفودهم في اللجنة الأولى بدور نشط في هذا الحدث وأن يتبادلوا الآراء حول كيفية التعامل مع قضايا أمن الفضاء ودور ما يسمى بثالوث آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف.

وفي الختام، أتمنى لكم النجاح في التغلب على حالة الجمود التي طال أمدها واعتماد برنامج عمل والقيام بعمل جوهري لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، هنا في جنيف.
(تكلم بالإنكليزية)

بصفتي زميل منذ عام ١٩٩٢، اسمحوا لي أن أرحب أيضاً بالزملاء من برنامج الزمالة الخاص بنزع السلاح. كان ذلك القرن الماضي. لقد كنت في مكانكم وأعتقد أنكم ستحرزون تدريباً تقدماً نحو المنصة وستأخذون مقاعد وفودكم خلف لوحات الأسماء. ولذلك فإنني أتمنى لكم كل الخير والتوفيق في إنجازاتكم التي نتمنى أن تكون أكثر نفعاً مما حققناه اليوم. أشكركم جميعاً وأتمنى لكم كل الخير.

الرئيسة: (تكلمت بالإنكليزية) أشكر ممثل الاتحاد الروسي على كلمته. والآن أعطي الكلمة لممثل باكستان، السفير أكرم.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أهنيئ نيوزيلندا على توليها رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأؤكد لكم الدعم الكامل من جانب وفد بلدي، لا سيما في وضع الصياغة النهائية بشكل سلس للتقرير السنوي لمؤتمر عام ٢٠١٥. ونشكركم على توزيع المسودة الأولى من التقرير في وقت مبكر. نحن ندرس حالياً النص وسنعود بوجهات نظرنا وتعليقاتنا على التقرير في الوقت المناسب. وفي غضون ذلك، نود أن نقول إننا نشي بشدة على المسودة التي وزعتموها، وهي أساس ممتاز لبدء عملنا بشأن التقرير.

لقد طلبتُ تناول الكلمة للإدلاء بتصريح بشأن تقديم باكستان ورقة عمل بشأن "عناصر لمعاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية". وأرسلت ورقة العمل إلى أمانة المؤتمر يوم الجمعة الماضي، ٢١ آب/أغسطس، للنشر باعتبارها إحدى وثائق المؤتمر الرسمية. ويوزع موظفو خدمات المؤتمرات نسخة من ورقة العمل هذه الآن كي يحصل جميع الأعضاء على معلومات مسبقاً. ونلاحظ أن ورقة العمل هذه قد أخذت الرمز CD/2036 وأشار إليها في الفرع الثالث من مشروع التقرير السنوي للمؤتمر في إطار البندين ١ و ٢ من جدول الأعمال.

ولعلكم تذكرون أن باكستان كانت قد قدمت ورقة العمل هذه أول مرة يوم ٩ تموز/يوليه ٢٠١٥ أثناء المناقشات غير رسمية بشأن فرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، التي عقدت بتنسيق من سفير ألمانيا السيد بيونتينو.

وتتضمن ورقة العمل التي قُدمت إلى أمانة المؤتمر يوم الجمعة الماضي بعض التغييرات الطفيفة. والتغيير الأكثر أهمية يتعلق بما أطلقنا عليه ضمن الفئة ١-٢ اسم 'مواد انشطارية لم تُحوّل إلى أسلحة'. وفي ضوء التعليقات والملاحظات من أعضاء المؤتمر الآخرين الذين شاركوا في المناقشات التي جرت في المؤتمر يومي ٩ تموز/يوليه و ٦ آب/أغسطس، حذفنا الخيار الأول

ووضعنا فقط الخيار الثاني المتعلق بإجراء عمليات خفض متبادلة ومتوازنة في مخزونات المواد الانشطارية إقليمياً أو عالمياً.

ونعتبر ورقة العمل هذه محاولة من باكستان لإثراء النقاش في المؤتمر بشأن مسألة حظر إنتاج المواد الانشطارية، لا سيما بشأن مسألة إدراج المخزونات القائمة في نطاق المعاهدة. ونحن على استعداد لمواصلة العمل بشأن ورقة العمل هذه وتقديم أي توضيحات إذا لزم الأمر.

الرئيسة: (تكلمت بالإنكليزية) أشكر سفير باكستان على كلمته وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها لرئيس الفريق. هل يود أي وفد آخر في تناول الكلمة؟ لا يبدو أن أحداً يرغب في ذلك.

كما أشرنا في افتتاح هذا الاجتماع، أود الآن أن أغتنم الفرصة لتوضيح نهج نيوزيلندا في رئاستها للمؤتمر.

وبناءً على طلبي أمس، وزعت الأمانة الجدول الزمني المؤقت لرئاسة نيوزيلندا على جميع الوفود عبر البريد الإلكتروني. كما وزعت الأمانة أمس بصورة غير رسمية عبر البريد الإلكتروني أول مشروع لتقرير المؤتمر. والتقرير متاح حالياً باللغة الإنكليزية فقط. وقد اتخذت الأمانة الخطوات اللازمة لتوزيعه بجميع اللغات الرسمية في أقرب وقت ممكن.

وبعكس هذا المشروع الأول للتقرير جهودنا الحثيثة لتقديم أعمال المؤتمر هذا العام وتحقيق التوازن بين وجهات النظر المختلفة التي توجد داخل هذه القاعة حول تلك الأعمال. ووضع المشروع بمساعدة الأمانة وفي ضوء المشاورات الثنائية المكثفة التي قمنا بها حتى الآن. وستجدون أن هناك بعض الفراغات في النص، نظراً لأننا لم نكمل بعد الجدول الزمني الحالي للأنشطة.

وتبقى قائمة الوثائق في التقرير قابلةً للتغيير أيضاً، حيث لا يزال هناك متسع من الوقت لتقديم مستندات جديدة. وسأكون ممتنة إذا ما أمكن للوفود أن ترسل إلى الأمانة أي تعليقات مكتوبة قد ترغب في إبدائها على التقرير بحلول الساعة الخامسة عصراً من يوم الاثنين ٣١ آب/أغسطس. وبعد ذلك ستوزع التعليقات التي وردت على جميع الوفود في أقرب وقت ممكن بعد الموعد النهائي.

وقد طلبت عدة وفود أن يُعقد الاجتماع الأول لمناقشة مسودة التقرير يوم الأربعاء ٢ أيلول/سبتمبر. وإذا لم يكن هناك اعتراض، فإنني أود بالتالي أن أقترح تأجيل الجلسة العامة الرسمية التي حُدد لها مبدئياً يوم الثلاثاء ١ أيلول/سبتمبر في الجدول الزمني للأنشطة، إلى يوم الأربعاء ٢ أيلول/سبتمبر ليتم بعدها مباشرة عقد اجتماع غير رسمي لمناقشة مشروع التقرير.

لا أرى أي اعتراض في القاعة.

وقد تقرر ذلك.

الرئيسة: (تكلمت بالإنكليزية) إننا ننوي، في حدود الإمكان، الالتزام بالجدول الزمني الذي وزعناه عليكم وسنكون في غاية الامتنان بدعمكم لنا في القيام بذلك.

وأخيراً، أود أن أؤكد مجدداً أن فريق الرئاسة لنيوزيلندا سيبقى مستعداً لتلقي مشاركة أي وفد بأرائه حول العملية التي ذكرناها أو مضمون الوثائق التي سنعدها. وثمة أمر منفصل هو أنني أود أن أشير إلى أننا نعتزم عقد الاجتماع غير الرسمي الأول حول مشروع قرار المؤتمر للجمعية العامة للأمم المتحدة يوم الأربعاء ٢٣ أيلول/سبتمبر، مع توزيع المسودة الأولى لهذا القرار بعد اعتماد تقرير المؤتمر ونأمل أن يكون ذلك يوم الخميس ١٧ أيلول/سبتمبر.

وقبل أن أرفع الجلسة، هل يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة؟ لا يبدو أن أحداً يرغب في ذلك. أقترح رفع الجلسة لهذا اليوم. وكما هو متفق عليه، ستعقد الجلسة العامة الرسمية المقبلة يوم الأربعاء ٢ أيلول/سبتمبر في الساعة ١٠/٠٠ صباحاً. ثم إنه وفقاً للجدول الزمني للأنشطة الذي نشر على أنه الوثيقة رقم CD/2021، فإننا سنواصل، يوم الخميس القادم، ٢٧ آب/أغسطس، اللقاء في هذه القاعة من الساعة ١٠/٠٠ إلى الساعة ١٣/٠٠ ومن الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٨/٠٠ لعقد اجتماعات غير رسمية بشأن البند ٤ من جدول الأعمال. وسوف تستمر هذه الاجتماعات في يوم الجمعة ٢٨ آب/أغسطس، وذلك تمثيلاً مع الجدول الزمني المعدل الذي اتفق عليه الأسبوع الماضي. وبهذا نختم اجتماعنا لهذا اليوم.

رفعت الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.